الأمم المتحدة S/2020/909

مجلس الأمن

Distr.: General
16 September 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من وزير خارجية جمهورية العراق، فؤاد حسين، ينقل فيها رغبة حكومة جمهورية العراق في تمديد ولاية فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لمدة سنة واحدة، حتى أيلول/سبتمبر 2021 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد حسين **بحر العلوم**
السفير
الممثل الدائم

210920 210920 20-12024 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة 16 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية العراق

يسعدني أن أنقل إليكم رغبة حكومة جمهورية العراق في تمديد الولاية التي أناطها مجلس الأمن بفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، لمدة سنة واحدة تنتهي في 21 أيلول/سبتمبر 2021، ووفقاً للأُسس المعتمدة في قرار مجلس الأمن 2379 (2017) وشروط الاختصاص بالنص والمضمون، وأن يستمر الفريق في تقديم الدعم والمشورة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي والمتمثلة في جمع وتخزين وتسليم الأدلة والوثائق المستندية والإلكترونية إلى السلطات العراقية من خلال سقف زمني محدد، إضافة إلى تطوير وبناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية والتقنية من أجل إنشاء كوادر وطنية عراقية متخصصة في هذا المجال.

كما أود أن أحيطكم علماً بأن العراق كان ولا يزال وسيستمر، خلال فترة التمديد المقبلة، بالعمل مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وفريق التحقيق الدولي لإنجاز الأهداف والغايات التي اعتُمد من أجلها هذا القرار وبأسرع وقت ممكن وفي ظل جدول زمني، إنفاذاً للعدالة بحق مجرمي تنظيم داعش الإرهابي وإنصافاً لعوائل الضحايا، وتسليم الأدلة الجنائية إلى السلطات العراقية التي ستبعث برسائل اطمئنان إلى عائلات ضحايا هذه الجرائم التي ارتكبها التنظيم الإرهابي، وستثبت بأن يد العدالة ستكون سريعة وحازمة للاقتصاص من مرتكبي هذه الجرائم الإرهابية. كما ونؤكد على تسليم الأدلة بصورة كاملة للحكومة العراقية في ظل احترام سيادة العراق وولايته القضائية على الجرائم المرتكبة على أراضيه وفقاً لفلسفته التشريعية استناداً إلى الفقرة 5 من القرار 2379 (2017)، وأن أي استخدام للأدلة الجنائية خارج نطاق الولاية القضائية العراقية ينبغي أن يكون بموافقة الحكومة العراقية في ظل التعاون والتنسيق التام مع السلطات العراقية المختصة ومن خلال اللجنة التوجيهية العراقية.

(توقيع) فؤاد **حسين**
وزير خارجية جمهورية العراق